

**دراسة عن تمكين المرأة في صناعة القرار
على ضوء نظرية عالم الاجتماع
تالكوت بارسنز
(مقاربة نظرية)**

اعداد

أ.د. رجاء محمد قاسم

كلية التربية للبنات / جامعة بغداد



المقدمة :-

تشكل قضية المرأة أحد المتغيرات المهمة في النسيج المجتمعي، وعليه فإن البحث في موضوع المرأة وتمكينها في صناعة القرار يعتبر من أبرز الموضوعات التي تعنى بها المجتمعات اليوم، كذلك فإن هذا الموضوع مشحون بقدر كبير من الحساسية والعاطفية ويشيع بين انصاره ومعارضيه التوتر والتعنت والضربة وهي ردود فعل يمكن استيعابها وتبريرها اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان هذا الموضوع يتعلق بمشاعر نصف بني الإنسان (الاناث) من حيث أنهم لا يتمتعن بما يحق لهن من حقوق وامتيازات في المجتمع، وأن سلب الرجل التقليدي لهذه الحقوق والامتيازات قد حطم من قدرهن في الحياة ومن فرص إثبات قدراتهن الأصلية بكل ما فيها من طاقات وامكانيات .

ولعل تناولنا هذا الموضوع والمشاركة في الجدلية حوله وتبريرنا في ذلك بأن هذه هي الوسيلة المناسبة لتوجيه الانتباه نحو ضرورة إحداث التغيير في الواقع الاجتماعي نحو الشكل الذي يحقق التكامل بين دوري الرجل والمرأة في الحياة وهي الحالة التي لا بد من ادراكها لتحقيق الهوية والطبيعية لكل منها بكل ما تحمله هذه الهوية من طاقات وامكانيات .

وعموماً فإن تاريخ الإنسانية يقر ويؤكد سيطرة الرجل في انجازاته المختلفة في جميع مجالات الحياة ومستوياتها بالمقارنة مع انجازات المرأة وراح الكثيرون من الرجال عبر العصور وحتى الان تبرير تحديد دور المرأة في المجتمع بالاستناد إلى طبيعتها البولوجية – الفسيولوجية وخصائصها النفسية على الرغم من أنه ليس هناك ما يبرهن على وجود أية فروق جوهرية بين امكانيات وقدرات كل من الذكر والانثى، فضلاً عن ذلك فإن الأخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات هو مبدأ اخلاقي وقانوني وينتج من مبدأ التكامل الحياتي بين الجنسين ولكنه مشروط بعدم التجاوز إلى حد التماثل بين الجنسين لأنه في هذه الحالة لا يتحقق التكامل الذي يعتبر الاساس في طبيعة الخلق .

ولإدراك هذه الحقيقة يجب أن توجه الانثى نحو الأنشطة الحياتية التي تحقق عملية التكامل بكل ما تملكه المرأة من امكانيات وقدرات .

وهكذا نتوصل إلى ان اتخاذ المرأة للأدوار المناسبة لها في الحياة والتي تتلاءم مع طبيعتها وامكانياتها للقدرات اللازمة في مثل هذه المواقع هو امر ضروري ومن شأنه أن يعطي المرأة فرصاً اعظم لإظهار امكانياتها وقدراتها، كذلك من شأنه أن يزيد من قدرة الرجل وقيميته وان يغني الحضارة بما فاتها من افعال ولاسيما في المواقع

المتقدمة في اجهزة الدولة ،لابد من ان تكون تدريجية ومن خلال الاعداد العقلاني لمثل هذه العملية ،ويضم هذا الاعداد تثقيف المجتمع حول أهمية دور المرأة في الحياة الانسانية وسن التشريعات القانونية التي تضمن حقوق المرأة ومراعاة مبدأ مساواتها مع الرجل واتحاد السياسات العملية التي يجب ان تتبناها الدولة من اجل اعطاء الفرص الكافية للمرأة لتحقيق إمكانياتها .

فضلاً عما تقدم فإن توجه المرأة نحو ممارستها للدور المتكافئ والمتكامل مع الرجل في المجتمع لابد من ان يركز على انطلاق المرأة في الفعل الحياتي من خصائصها الأثنوية الفريدة وهي الخصائص التي توفر لها الفرص لتحقيق امكانياتها وقدراتها وتمكينها من اتخاذ قراراتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في معظم مجالات الحياة ولاسيما المجالات التي اعتبرت تقليدياً خاصة للرجل .

وتأسيساً على ما تقدم وبقدر تعلق الموضوع بصناعة القرارات وصولاً نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق التكامل الاجتماعي بينهما نلاحظ ومن خلال البحوث والدراسات ان لعلماء الاجتماع رأي في هذا المجال ،حيث أنهم اعتبروا ان القرار فعل اجتماعي قابل للدراسة والتحليل ،ذلك أن اتخاذ القرار بحد ذاته بعد عملية من عمليات التفكير الانساني وخطوة اولية نحو تنفيذ الفعل كسلوك بشري وما دامت عملية صناعة القرار تخضع في صيرورتها إلى آليات عمليتي التفكير الانساني والفعل الانساني فقد اقتضت الضرورة تناول ابرز النظريات الاجتماعية ذات العلاقة بموضوع القرار لكونه فعلاً اجتماعياً وسلوكاً بشرياً وهي الخاصة بعالم الاجتماع الامريكي تالكوت بارسنز الذي عرف صناعة القرار على انه عملية ترتبط بموقف ما من مدخلات ومخرجات فضلاً عن عمليات التفاعل بينهما ،بمعنى ان عملية صنع القرار تتمثل بالمقدرة المهنية والتقنية لصانع القرار وعلى قدرته في تحديد المشكلة وعلى عملية جمع البيانات التي لها علاقة بالمشكلة وترتيبها وتصنيفها فضلاً عن عملية وضع البدائل وتطويرها وتحليلها وتقويمها تمهيداً لقيام صانع القرار باختيار أنسبها وأكثرها ملاءمة لموقف ،وبهذا تتجلى في عملية صنع القرار الخصائص العملية والمهنية لصانعي القرارات وخبراتهم العملية وابداعاتهم الشخصية في بناء وصياغة القرارات .

ومن هنا سنحاول في هذه الدراسة في هذه الدراسة المتواضعة عرض مقارنة نظرية بين نظرية الفعل الاجتماعي لبارسنز ومستويات تمكين المرأة في صناعة القرار بعد أن نستعرض بعض المفاهيم الاساسية كالتمكين وصناعة القرار والنظرية وعلى وفق الآتي :-

أولاً :- تعريف بعض المفاهيم والمصطلحات العلمية^(١)

- يدل لفظ التمكين (EMPOWERMENT) في اللغة العربية على القوة والتقوية والتعزيز

ويقال (مكّن من الشيء) بمعنى جعل له سلطاناً وقدرة .

وقد ورد في العديد من الدراسات والبحوث بأن التمكين يعني منح القوة لذلك فأن دراسة مفهوم القوة واستيعابها حيويان لدراسة التمكين المنبثق من رحم التنمية بوصفه طريقة وممارسة على اعتبار ان العلاقة بين التمكين والتنمية علاقة قوية .

وعلى وفق ما ذكره بعض الباحثين ان للتمكين معاني تختلف باختلاف السياقات الثقافية ، والاجتماعية والسياسية حيث انه يرتبط بمفاهيم مختلفة مثل قوة الذات والتحكم وصنع القرار الحر والحرية والوعي والقدرات ويمكن أن يكون التمكين على المستوى الفردي والجماعي وقد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً ويمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل البيت الواحد أو بين فئات المجتمع .

وعلى هذا الاساس تتعدد مداخل التمكين وتتشعب وتختلف وجهات النظر بشأن تصنيفاتها غير ان هذه المداخل المختلفة تشترك في عناصر أربعة متداخلة ومتكاملة وهي .

أولاً :- الوصول إلى المعلومات (Access to information) حيث ان المواطنين الذين يعرفون المعلومات أكثر استغلالاً للفرص والوصول إلى الخدمات وممارسة حقوقهم والتفاوض بشكل فعال .

ثانياً :- الاندماج والمشاركة (inclusion and participation) اذان الوجود الفعلي لمن تشملهم المشاركة احد مداخل التمكين المهمة لأنها تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في القرارات والصادر .

ثالثاً :- المساءلة (Accountability) وتشير إلى القدرة على محاسبة المسؤولين وشرح سياستهم وأدائهم وينتشر الفساد بسوء استخدام المنصب العام للمصلحة الشخصية بينما الاقل تمكيناً في فرص الوصول إلى المنصب العام للمصلحة الشخصية ،بينما الاقل تمكيناً في فرص الوصول إلى المسؤولين والاقول تمكيناً في استخدام الاتصالات للحصول على الخدمات .

رابعاً :- قدرة المنظمات المحلية (Local organizational capacity) وتشير إلى القدرة على عمل الناس معاً وتنظيم انفسهم وتعبئة المصادر لمواجهة المشكلات ذات الاهتمام المشترك وتعد هذه القدرة مؤشراً اساسياً لفعالية المنظمات والجمعيات والاتحادات والحركات الاجتماعية لاسيما للنساء الاقل فرصاً والاكثر حرماناً .

وعلى ضوء ما تقدم فإن التمكين عملية اجتماعية تعني تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الإنسان (رجل أو امرأة) لمعرفة حقوق وواجبات كل منها وتوفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية والمعنوية لتمكينها من المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الحياة العامة .

وعن تمكين المرأة يعني فتح نوافذ وعي جديد بذاتها وتهيئة المجتمع لخلق تصورات جديدة عن ادوارها بمعنى ان التمكين يمثل عنصراً مهماً في الرؤية الاستراتيجية التي تهدف إلى التأثير الايجابي في منزلات المرأة وأدوارها على نحو يحقق لها مستوى افضل من المساواة وفرصاً اوسع للاختيار والتمتع بالحقوق الانسانية وهذا يعني ان مفهوم التمكين يتجاوز المعاني التقليدية للتدريب كما يتجاوز المؤشرات الفنية لاكتساب خبرة معينة ليصبح نوعاً من اعادة التنشئة^(١) .

خلاصة القول أن مفهوم التمكين اجراءات فنية وعملية تغيير تقوم على التكافؤ والمساواة بكل ابعادها القيمية والنفسية والقانونية بمعنى هو عملية مركبة ذات ابعاد مهنية فنية واخرى نفسية واجتماعية ذات منظور ثقافي مضاد للتهميش والقهر والتمييز ومن ابعاده بناء وعي ذاتي بالقدرة على الانجاز وبناء الوعي الاجتماعي بقدرة المرأة على الانجاز والانتاج والمشاركة قاعدتها المساواة في الحقوق والواجبات خارج نطاق التمييز مهما كانت المبررات .

وعن مستويات التمكين فان هناك خمسة هي :-

المستوى الأول : ويضم الخدمات الاساسية المتمثلة بالخدمات التعليمية والصحية ومستوى تأمين الحاجات الغذائية ومستوى الدخل المتحقق .

المستوى الثاني : ويتمثل في سهولة الحصول على الموارد التنموية ووسائل الانتاج المتوفرة في المجتمع مثل الارض ، القروض والعمالة ، الخدمات وممارسة الاعمال كافة لكسب مزيد من الفرص للحصول على النصيب العادل من الموارد المختلفة سواء على مستوى الاسرة والمجتمع .

المستوى الثالث : ويتضمن عملية الادرام والوعي في التمكين ويعني التصدي للمعتقدات والممارسات السابقة مع اسبابها ومشاكلها الناتجة عن النظام الاجتماعي القائم .

المستوى الرابع : ويشمل المشاركة في عملية تحديد الاحتياجات ، تعريف المشكلة ، تخطيط المشروع ، الادارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم والانضمام إلى المجتمع ومشروعاته والمشاركة في صنع القرار .

المستوى الخامس : ويتضمن التحكم ويعني توازن القوى بين المرأة والرجل فلا يهيمن احدهما على الآخر ،
فتبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الاجتماعية والاقتصادية بينهما .

ب – النظرية : حسب المنظور العلمي الحديث هي بناء فكري منسق يتم التوصل إليه عن طريق الاستيعاب
التصوري الناضج والذي يحتوي على طائفة أو مجموعة من القوانين المتصلة بتكرارات موجودة في بعض الاشياء
أو الاحداث المنظورة أو المدركة عن طريق الفكر العقلاني^(٦) .

كذلك تعرف النظرية على انها مجموعة من العلاقات التي تفسر ظواهر التفاعل في احدى مجالات الانشطة
التي يمارسها الانسان الفرد والجماعات بوجه عام في إطار ظواهر التفاعل الفيزيقي والاجتماعي داخل البيئة
الاجتماعية وتعبّر عن مجموعة المعايير والايديولوجيات والقيم التي تتمثلها هذه البيئة لتفسر ما يحدث
داخلها .

ج- القرار وصناعة القرار :-

عرف قاموس ويستز (web ster) (٤) القرار على انه تنفيذ ما فكر فيه الشخص وانه التصميم وفي معنى
اخر انه الحكم .

وقد عرف تالكوت بارسنز صناعة القرار على انه عملية ترتبط بموقف ما من دخلات ومخرجات فضلاً عن
عمليات التفاعل بينهما ، بمعنى أن عملية صنع القرار تتمثل بالمقدرة المهنية والتقنية لصانع القرار وعلى
قدرته في تحديد المشكلة وعلى عملية جمع البيانات التي لها علاقة بالمشكلة وترتيبها وتصنيفها فضلاً عن
عملية وضع البدائل وتطويرها وتحليلها وتقويمها تمهيداً لقيام صانع القرار باختيار انسبها وأكثرها ملائمة
لموقف القرار . وبهذا تتجلى في عملية صنع القرار الخصائص العملية والمهنية لصانعي القرارات وخبراتهم
العملية وابداعاتهم الشخصية في بناء وصياغة القرارات (٥) .

نظرية الفعل الاجتماعي لعالم الاجتماع تالكوت بارسنز

يعرف بارسنز الفعل الاجتماعي بأنه ضروب من السلوك البشري التي توجهها المعاني التي يكونها الفاعل عن
العالم الخارجي والفعل الاجتماعي في نظر بارسنز يتطلب شروطاً ثلاثة هي :-

إدراك الفاعل للبيئة الخارجية أولاً والمشاعر والافكار والدوافع التي تشكل أفعال الفاعل ثانياً وردود افعال
الاحرين تجاه هذه الافعال ثالثاً^(٦) .

أن الفاعل في نظر بارسنز كائن يعيش موقفاً معيناً ويخضع لمتغيرات ذلك الموقف وما فعله في الواقع الانتاج لادراكه لمركب من الاشارات التي يتلقاها من بيئته ويستجيب لها .

على ضوء نظرية بارسنز يتضح لنا ان افعال الناس ليست عشوائية تحكمها المثيرات الانفعالية او الصدفة ،بل انها تسير وفق انماط منظمة ومقنعة ،وعلى ذلك فإن الفعل البشري يرتبط بمجالين يكلاان نوعين مختلفين من القيود على الفاعل أولهما البيئة الفيزيائية كالمناخ والصادر الطبيعية والتقنيات المتاحة والتركيب البيولوجي للفرد ومعطيات الوراثة والخصائص المزاجية، وهذا القيد مألوف لدى جميع الكائنات الحية ويشكل مجموعة ظروف تعتمد عليها كل الافعال وثانيهما البيئة الرمزية والثقافية حيث انها تحدد الاهداف التي لابد من تحقيقها والوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف وتضع الحدود التي لا ينبغي ان يتخطاها الفعل وتحدد الاولويات والاختيارات الممكنة ، والمستوى الثقافي هو الذي يكسب الفعل البشري خاصية التفرد بين انواع الافعال المختلفة ، فالفعل البري ذو طابع معياري رمزي .

نخلص ما تقدم أن الاطار المرجعي للفعل عند بارسنز تتضمن القائم بالفعل والوضعية التي يوجد فيها وتوجيه القائم بالفعل نحو الوضعية وهذا التوجيه ينقسم الى قسمين فهو إما توجيه خاص بالدوافع والذي يجهز الطاقة الضرورية للفعل وله علاقة بالحاجات واما توجيه خاص بالقيم والذي يتعلق بضرورة اتباع معايير اجتماعية محددة عند القيام بسلوك معين^(٧) .

- أنساق الفعل الاجتماعي

النسق (system) بمعناه العام مجموعة من الكيانات (Entities) والعلاقات (Relation) التي تربط بين تلك الكيانات ، ولما كان مصطلح النسق في علم الاجتماع يستخدم للإشارة الى اية وحدة تنظيمية تؤدي وظيفة في المجتمع ، فإن الفعل الاجتماعي برأي بارسنز يجب أن يكون نسقاً لانه يتضمن كيانات وعلاقات تربط بين تلك الكيانات .

وعموماً فإن كل الافعال ينظر اليها على انها مركب من وحدات السلوك الصغرى (unit-acts) وكل وحدة سلوكية تضم نفس العناصر التي يتكون منها الفعل الاجتماعي وهي : الفاعل (فرد ، جماعة، مجتمع) ثم الهدف ثم الموقف (الوسائل والظروف المحيطة) ثم المعايير ، ومن ترابط هذه الوجدات السلوكية المختلفة يتكون الفعل الاجتماعي وتتشكل الانساق الاجتماعية التي يتجه كل منها نحو تحقيق غاية معينة تساهم في استمرار المجتمع .

العناصر الاساسية التي تركز عليها نظرية بارسنز في بناء الفعل^(أ)

- ١- الفاعل (Actor) وهو الشخص الذي يستهدف غاية ويصطنع وسائل لبلوغ تلك الاهداف والغايات وقد يكون الفاعل فرداً او جماعة او مجتمع .
- ٢- الموقف (Situation) ويعني الطرف الذي يكون فيه الفاعل ملزماً لاتخاذ القرار يختار بموجبه بين ادوار يقوم بها من دون اخرى .
ويتكون الموقف من الموضوعات الفيزيائية والاجتماعية التي يرتبط بها الفاعل اذ أن الموقف يشتمل على مجموعة من المتغيرات الكامنة وغير الكامنة (مادية وغير مادية) وعلى الرموز التي يربط عن طريقها الفاعل بالعناصر المختلفة داخل المواقف وما يتضمنه من معاني ، وايضاً يضم الموقف على القواعد والمعايير والقيم التي تتحكم في توجيه الفاعل وكذلك على الانماط المتوقعة من السلوك ويرتبط تأثير تلك العوامل الموقفية في تجديد الاهداف وفي اختيار الوسائل الملائمة لتحقيقها .
- ٣- موجّهات الفاعل (Actor orientation) ان عملية اختيار الشخص لدور دون آخر (صمن الموقف) يتحدد بموجب توجيهات قد تكون دافعية (اي تلك التي تتحكم بها العوامل النفسية او الغائبة (utilitarianism) وهي الموجّهات التي ترتبط بالثواب والعقاب او بالاشباع والحرمان الفعليين او الممكنين لاحتياجات الفاعل) وقد تكون توجهات قيمية : اي الموجّهات التي تحكم الفاعل وتمثل تأثير التوقعات الاجتماعية على تعريف الفاعل للموقف .
- ٤- الفعل الاجتماعي للموقف (social action) وهي الوحدة الاساسية في تحليل السلوك البشري ذلك ان تحليل الفعل الاجتماعي لابد وان يتم في ضوء ثنائية (الفعل- الموقف) التي تضم بيئة الفاعل بوصفه جزء من ذلك الموقف (وتعنى البيئة الفيزيائية المحيطة بالفاعل مع جهازه العضوي البيولوجي كذلك) مضافاً لذلك هناك الموضوعات الاجتماعية والموضوعات الثقافية الرمزية .وقد انطلق بارسنز في تحليله للفعل الاجتماعي من مفهوم الدور (Role) وقد نظر بارسنز الى مكونات الادوار على انها عناصر ثلاثة هي : التوقعات والجزاءات والمعايير ،فالتفاعل الاجتماعي يجب ان يتضمن توقعات متبادلة بين الفاعلين والفاعل اخذين بالاعتبار ظروفهم المشتركة والعلاقات التي تربطهم وكذلك المعايير التي تحكم سلوك الفاعلين والفاعل او يفترض ان تحكمه اما الجزاءات فأنها

تمثل عنصراً ثالثاً في عملية التفاعل فالفاعلين والفاعل قد يكافئا أو يعاقبا بعضهما على وفق توافق
اي منهم مع التوقعات المتبادلة او عدم توافقه .

وخلاصة القول .. فإن أي نسق اجتماعي يمكن أن يخضع للتحليل الى وحدات سلوكية ،ومن ترابط هذه
الوحدات المختلفة ،اي التقاء الجوانب الفردية والجماعية يتكون الفعل الاجتماعي وتتشكل الانساق المجتمعية
التي يتجه كل منها نحو تحقيق غاية معينة تسهم في استمرارية المجتمع .

أنساق الفعل ووظائفه

أكد بارسنز أن الفعل الاجتماعي لا بد وان يتضمن أربعة انساق ترتبط مع بعضها وهي ^(٤)

١- النسق العضوي : وهو عبارة عن (المتغيرات البيولوجية والفيزيائية للكائن العضوي مثل غرائزه
ودوافعه وغير ذلك من العمليات البيولوجية اللازمة لبقائه حياً) .

٢- نسق الشخصية : وهو عبارة عن السمات والصفات الخاصة بالفرد مثل ميوله واتجاهاته واهتماماته
وحاجاته) .

وهنا نشير الى ان ميكانزمات بناء الكائن العضوي فيزيائية وبيولوجية مورثة ،بينما تكون ميكانزمات بناء
الشخصية ثقافية ونفسية متعلمة عن طريق تفاعل الفرد مع الآخرين ،ويرتبط النسق العضوي بوظيفة
التكيف مع البيئة مسخراً للبيئة لاشباع حاجاته ،في حين ترتبط وظيفة نسق الشخصية بوظيفة تحقيق
الهدف عن طريق آليات داخلية تحدد اهداف النسق وتحدد الموارد والطاقة التي يستخدمها لتحقيق اهدافه .

٣- النسق الاجتماعي : وهو عبارة عن (شبكة معقدة ومتشابكة من الروابط والعلاقات الاجتماعية بين
الاشخاص المتفاعلين مع بعضهم) اي انه نسق يتفاعل فيه عدد كبير من الاشخاص الموجهين نحو
موقف معين بناء على فهم مشترك لنظام من الرموز الثقافية التي ضمها هذا النسق ضمن المعلوم ان
الحياة الاجتماعية تستند في قيامها على وجود قدر من الاتفاق حول بعض القيم والافكار المشتركة .

ومن شروط هذا النسق هو توافر عدد كافي من الافراد الذين يمثلون دعائمه وحدوث تفاعل ديناميكي ومستمر
بين هؤلاء الاشخاص وامتلاك الاعضاء المتفاعلين لانماط ثقافية مشتركة ي معناها وفهمها مما يهل عملية
التفاعل بين الشخصيات الفردية المختلفة ،اما وظيفة هذا النسق فهي التكامل حيث انه يحقق التضامن ويولد
مصادر الولاء ويحدد معالم السلوك ويفرض الضوابط على هذا السلوك .

النسق الثقافي : الذي يمثل (نظام الرموز المتعلمة والمتطورة المستخدمة من الكائنات الانسانية وهذا يتكون من الافكار والمعتقدات والقيم والعادات والتقاليد والقوانين والتكنولوجيا والمعارف العلمية) حيث تقوم الكائنات الانسانية بمشية وتطوير هذا النظام ليساعدهم في اتصال بعضهم ببعض وفيه المشتركة الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية وغيرها من جوانب الحياة وعن وظيفة هذا النسق فهي الكمون او المحافظة على النسق وضبط التوتر ، فهو يزيد الفاعلين بالدافعية والدعم اللازمين لفعالهم عن طريق المعايير والقيم والايديولوجيات والمثل العليا .

والجدير بالاشارة الى ان الانساق الاربعة المذكورة لا تسهم بالنسق العام للفعل بطريقة واحدة او بدرجة واحدة وانما يتم الاستفادة فقط من الاجزاء التي تسهم بالانشة في السلوك الذي يشتمل على معنى معين لذلك النسق او الاخر . وكذلك لابد من الاشارة الى ان كل نسق بخصائصه وانشطته المتميزة مستقل عن الانساق الاخرى على الرغم من اعتماد بعضها على البعض الاخر اعتماداً متبادلاً ، فكل نسق يعتمد على الاخر ويدعم النسق الاخر ويكمله ، فلا يوجد نسق متفوق على الانساق الاخرى بل الكل يرتبط بالضرورة مع بعضهم البعض ارتباطاً شديداً فهي برأي بارسنز انساق تحافظ على حدودها ولكنها في نفس الوقت انساقاً مفتوحة الحدود وهناك تبادل بين منتجات كل نسق .

وخلاصة القول .. ان نسق الفعل عند بارسنز يشبه الصناديق الصينية (chinese boxes) حيث يضم كل صندوق على اخر اصغر فأصغر وهكذا مما يضي على نموذج بارسنز قدرأ كبيراً من المرونة والتعقيد في الوقت ذاته ، علما بأن بارسنز قد اوضح انساق الفعل ووظائفه بالحروف (A G I L) .

رسم توضيحي لانساق الفعل الاجتماعي ووظائفه عند بارسنز

وظائف انساق الفعل الاجتماعي

التكيف A	تحقيق الهدف G
الكمون L	التكامل I

انساق الفعل الاجتماعي

النسق العضوي A	نسق الشخصية G
نسق الثقافة L	النسق الاجتماعي I

- وظائف انساق الفعل الاجتماعي

عرف بارسنز وظيفة النسق بأنها مركب من الأنشطة يتجه لاشباع حاجة او حاجات النسق وعن هذه الحاجات فانا تضم مجموعتين الاولى : هي تلك الحاجات التي تتصل بعلاقة النسق ببيئته اي العلاقة بين الجزء والكل ،واما المجموعة الثانية : فانها نسق الفعل ذاته يتكون من وحدات ترتبط ببعضها البعض عن طريق عمليتي التباين والتكامل ،ولكي يستمر النسق في ادائه الوظيفي ويحافظ على استمراره فإنه لابد من وان يستجيب لهذين النوعين من الحاجات . وعموماً أكد بارسنز بأن أي نسق من انساق الفعل يجب أن تتوافر أربع وظائف لكي تشبع هذه الحاجات الاساسية عنده ونسق الفعل لا يمكن تواجده الا اذا اشبعت هذه الحاجات ولو جزئياً وهذه الوظائف هي ^(١٠) :-

- ١- التكيف : Adaptation : ويتكون التكيف من خلال اخذ المصادر المختلفة التي يحتاجها النسق من انساق البيئة بصورة تبادل للمنتجات التي تنتج داخل النسق نفسه واعداد ونقل هذه المصادر لخدمة حاجات النسق ، اما وظيفة النسق تتضمن الأنشطة التي عن طريقها يستطيع النسق ان يتكيف مع بيئته ومع الضوابط والضرورات والحدود التي تفرضها هذه البيئة عليه .

وكذلك الأنشطة التي يستطيع النسق بواسطتها ان يكيف البيئة لأشباع حاجاته وان يعدل منها ويتحكم فيها ويستغلها .

٢- تحقيق الهدف : Goal- Attainment : تتضمن هذه الوظيفة جميع الافعال التي تعمل على تحديد اهداف النسق وتتحكم في الموارد وتستغلها بغية تحقيق اهداف النسق ومن ثم تتحقق داخله نوعاً من الاشباع ،ان هذه القدرة على تحديد الاهداف والسعي لتحقيقها هي التي تميز انساق الفعل عن غيرها من الانساق والتي تسمى بالانساق المادية والمقصود بها الانساق الفيزيائية والبيولوجية .

٣- التكامل : Integraton : يتضمن مجموعة من الافعال الهادفة الى حماية النسق من التفسيرات الفجائية والاضطرابات مع المحافظة على قدر من التماسك والتضامن الضروري لبقائه ولادائه الوظيفي وتجنب اي مظهر من مظاهر الاضطراب داخل النسق .

٤- الكمون Latency : ويعني أن أي نسق من أنساق الفعل يحتاج الى مجموعة من وحدات السلوك التي تزود الفاعلين بالدافعية الضرورية وبشكل مستمر وتعد هذه الوظيفة نقطة الالتقاء بين أنساق الفعل والعالم الثقافي والرمزي ، والمعروف أن العالم الرمزي والثقافي له علاقة بأنساق الفعل لانه يزودها بالرموز والافكار واشكال التعبير والاحكام الضرورية لخلق الدافعية وتوجيهها لدفع الفعل .

وهكذا يتضح مما تقدم ان استخدام بارسنز التمييز بين العلاقات الداخلية والخارجية للنسق والتمييز بين الغايات والوسائل لمعالجة وظائف النسق يمكن ربطهما او تركيبهما معاً .

ثالثاً : علاقة نظرية الفعل الاجتماعي لبارسنز تمكين المرأة في صناعة القرار (مقاربة نظرية)

رسم توضيحي يبين العلاقة بين أنساق الفعل الاجتماعي ووظائفها لبارسنز وبين مستويات تمكين المرأة من

صناعة القرار

مستويات تمكين المرأة	وظائف أنساق الفعل الاجتماعي	أنساق الفعل الاجتماعي
التحكم والمشاركة control	المحافظة على النسق (الكمون)	النسق الثقافي
الادراك والوعي	التكامل	النسق الاجتماعي
سهولة الحصول على الموارد	تحقيق الهدف	نسق الشخصية
الحاجات الاساسية	التكيف	نسق الكائن العضوي

يرى بارسنز أن الفرد ليس حراً في افعاله وسلوكياته على وفق اهوائه ورغباته بل هناك الكثير من المتغيرات والظروف التي تتوسط بين دوافع الفرد ومخرجات سلوكه لتكون عناصر فاعلة في تشكيل نسق للفعل وتقرير طبيعة سلوك الفرد وفعاله الى حد ما ، وهكذا يتضح بأن القرار بوصفه فعلاً اجتماعياً لا بد ان يكون نسقاً اذ ان صناعة القرار واتخاذها في واقعه فعل اجتماعي يصنع وفقاً لعدد من المتغيرات والعوامل ويمكن تطبيق ما ذكر سابقاً بخصوص الفعل الاجتماعي بوصفه نسق على القرار وصناعته على وفق المراحل التي يمر بها وقد ذكرت آنفاً .

واما بخصوص التمكين وتمكين المرأة بالذات فقد سبق وان تم التطرق اليه ومستوياته المتضمنة : الحاجات الاساسية ، سهولة الحصول على الموارد ثم الوعي والادراك وبعدها المشاركة والتحكم وتطبيق نظرية الفعل الاجتماعي لبارسنز وعلى وفق ما هو مبين في الجدول آنفاً .

واما بخصوص التمكين وتمكين المرأة بالذات فقد سبق وان تم التطرق اليه ومستوياته المتضمنة : الحاجات الاساسية ، سهولة الحصول على الموارد ثم الوعي والادراك وبعدها المشاركة والتحكم وتطبيق نظرية الفعل الاجتماعي وعلى وفق ما هو موضح في الجدول آنفاً حيث تمت عملية المقاربة النظرية بين أنساق الفعل ووظائفه مع مستويات تمكين المرأة في صناعة القرار يتضح الاتي :-

أن النسق العضوي يرتبط بوظيفة التكيف وعن طريقة تكيف النسق مع البيئة او العالم الفيزيقي لاشباع حاجاته فيقابل هذا اول مستوى من مستويات تمكين المرأة الذي يقوم على اساس التعرف على الاحتياجات الاساسية للمرأة عن طريق رفع المستوى المادي لها لتحقيق رفاهيتها مقارنة بالرجل فيمختلف

المجالات كتأغذية والملبس والمأوى والأمن والتعليم والصحة ومن الممكن التعرف على الاختلافات بين المرأة والرجل في مؤشر الاوضاع الغذائية او في نسبة الوفيات .

اما عن نسق الشخصية فيرتبط بوظيفة تحقيق الهدف فداخل هذا النسق تتحدد الموارد والطاقة التي يستخدمها لتحقيق اهدافه . فيقابل هذا النسق ووظيفة تحقيق الهدف ثاني مستوى من مستويات تمكين المرأة بسهولة الحصول على الموارد اي مدى سهولة حصول المرأة على الخدمات المختلفة كزيادة الدخل وتحسين الوضع المعاشي وتوفير السلع بغية تحقيق هدفها في المساواة مع الرجل وذلك لان درجة انتاجيتها المتدنية وهامشيتها تنبع من محدودية حصولها على موارد التنمية ووسائل الانتاج المتوافرة في المجتمع كالارض والعمالة والخدمات كذلك فإن قلة فرص المرأة في الحصول على التعليم والخدمات والمساعدة والتدريب في مجال تنمية المهارات بالمقارنة مع الرجل مما يجعلها اقل انتاجية وعلى ذلك فإن تمكين المرأة في هذا المجال يعني زيادة فاعليتها للحصول على نصيب عادل ومتساوي في الموارد المختلفة سواء على صعيد الاسرة او المجتمع ووصفها شريكاً فعالاً وكاملاً في مختلف الجهود الانمائية .

أما النسق الاجتماعي فيرتبط بوظيفة التكامل وهذا النسق هو الذي يحقق التضامن ويولد مصادر الولاء ويحدد معالم السلوك السوي ويفرض الضوابط عليه ويقابل هذا النسق ووظيفة التكامل ثالث مستوى من مستويات تمكين المرأة والذي يقوم على عملية الوعي والادراك وذلك عن طريق توعية المرأة وادراكها بان التقسيم النوعي التقليدي لدوار العمل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي وضعت لها ،انما هو جزء من الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته الذي ينتقل عادة في وسائل الحياة اليومية عن طريق التنشئة الاجتماعية ووسائل الاعلام المختلفة والكتب المدرسية فضلاً عن المصادر الثقافية المختلفة وعلى ذلك فإن عملية رفع قدرة الوعي والادراك لدى المرأة انما لاجل الوصول الى مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة ومن ثم تتحقق تنمية هذا المجتمع ورفاهيته عن طريق تحقيق التكامل بينها وبين الرجل ،كذلك فإن تمكين المرأة في هذا المستوى بمعنى توعيتها وادراكها بأن مشكلاتها ليست ناتجة عن عدم كفاءتها او قدرتها بقدر ما هي ناتجة عن معايشتها لنظام اجتماعي يحد من قدراتها وامكانياتها .

واما بخصوص نسق الثقافة فإنه يمثل وظيفة الكمون او ضبط التوتر حيث انها تزود الفاعلين بالدافعية والدعم اللازمين لفعالهم وذلك عن طريق المعايير والمثل العليا والقيم والايديولوجيات التي تسمح بها او حتى تفرضها عليهم ويقابل هذا النسق ووظيفته المتمثلة بالتكامل المستويين الرابع والخامس اللذان يتمثلان بالمشاركة والتحكم ذلك ان مشاركة المرأة وكذلك معاملتها بصورة متساوية مع الرجل في مختلف المشاريع التنموية على اساس كونها شريك كامل الأهلية ومتساوي بدلاً من النظر اليها بوصفها مستفيد فقط وهذا يعني اسقاط الكثير من الاعتبارات التي تمنح للرجل حق الهيمنة او السيطرة على كافة الامور

لعل أبرزها صنع القرارات وفي نفس الوقت اشعار المرأة أو احساسها بأنها لا تملك المقدرة أو الكفاءة اللازمة والكافية لاحكام السيطرة او صناعة قرار ،فضلاً عما تقدم فإن عملية التحكم تعني قدرة الفرد في التأثير على مجريات الامور وتوجيهها لحماية حقوقه ومثاله وفي اطار تمكين المرأة يعني ان تكون للنساء فرص متساوية مع الرجال في التحكم بالموارد والعائدات ، وبمعنى آخر تحقيق التوازن في القوى بين المرأة والرجل بحيث لا يتمتع احدهما بالمركز والهيمنة على الآخر وأيضاً ان تشارك المرأة وهي تمتلك القوة المؤثرة على مستقبلها ومستقبل المجتمع ككل الى جانب الرجل .

نخلص مما تقدم ان الغاية من تمكين المرأة وتحقيق المساواة ينبغي ان ينتج عنه المزيد من التحكم والمشاركة في مجال الخدمات الاساسية وسهولة الحصول على الموارد ووسائل الانتاج وما يرافق كل ذلك من وعي وادراك لثتى الامور^(١١) .

واخيراً وفي ضوء انطباعاتنا الشخصية ،وبعد الاخذ بالحسبان أن الفعل البشري يرتبط بمجالين يشكلان نوعين من القيود على الفاعل (مجال البيئة الفيزيائية او الداخلية ومالي البيئة الرمزية او الخارجية) ،فإننا نستطيع القول أن مفهوم التمكين لغوياً لفظ مشتق ومرادف لمفردة القوة (power) وبما ان مصادر القوة في المجتمع ليست في مستوى واحد فإن عملية التمكين ليست على مستوى واحد في المدخلات وفي المخرجات ،فالبشر مختلفون في قدراتهم الفردية (HumanCapability) ومختلفون في امتلاكهم لعناصر القوة ومصادرها وفي الظروف والعوامل النفسية والاجتماعية والعضوية التي ينشأون عليها ويخضعون لتأثيراتها وهي محددات تدفعنا الى تصنيف التمكين الى صنفين رئيسيين ،الصنف الاول والذي يشير الى ان يكون هناك عجز في قدرات الفرد الذاتية يمنع الفرد من ممارسة دورة في الحياة كاملاً وان هذا العجز مصدره نقص في المؤهلات والقدرات الذاتية والبولوجية كالعجز العضوي او الصحي او خلل في بناء الشخصية الذاتية واما ان يكون هناك نقص في التمكين مصدره مؤسسي عملت التقاليد الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية على صياغته وتعزيزه حتى اصبح نقصاً مؤسسياً يمد جذراً له في البنلء الاجتماعي للمجتمع مثل ذلك العادات والتقاليد والقيم البطرياقية او الدكتاتورية والتسلطية ومن دون تجاوز احتمالية التداخل بين المجالين وهكذا تتوصل الى التوافق في العناصر البنلئية والابعاد الوظيفية لانساق الفعل الاجتماعي في نظرية بارسنز مع مستويات تمكين المرأة من صناعة القرار وتتوصل الى ان واقع المرأة في مجتمعنا في ظل الاوضاع الراهنة والظروف المعاصرة لا زال من دون استيفاء كامل متطلبات التمكين فالنظم الاجتماعية السائدة لها الحكم الفصل في تقرير ادوار النساء ومراكزهن في المجتمع بل ان عملية صناعة القرار ذاتها سواء للرجال او للنساء تخضع في مفردات وآليات مساراتها وصناعتها

للظروف الاجتماعية التي تسود في المجتمع ولطبيعة النظم الاجتماعية والافكار الايديولوجية السائدة
من دون ان يعني ذلك ان الوقائع الذاتية لعنصر النسوي لا دخل لها في تلك الصرورات .

معدة البحث

أ.د. رجاء محمد جاسم

المصادر كما وردت في البحث

- ¹ المنجد في اللغة والاعلام ،دار المشرق ،المكتبة الشرقية ،بيروت ،لبنان ، ١٩٨٦ ، ص ٧٧١ .
- ^٢ د. عدنان ياسين مصطفى ،المجتمع العراقي وديناميات التغيير ،بيت الحكمة ،العراق ،بغداد، ٢٠١١ ، ص ١٨٢-١٨٣ .
- ^٣ د.قيس النوريود. عبد المنعم الحسني ،النظريات الاجتماعية ،جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .
- 4 c.Merrian,websters , international Dictionary(NEW YOURK)Longman
green,1971,p.57 .
- ^٥ د. محمد عزت الحلالمة ود.احمد نافع المدادحة ،المفاهيم الحديثة في علم الادارة ،مكتبة الجامعة ،الشارقة، وإثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠١٠ م ، ص ١٣٥ .
- ^٦ جي ، روشية ،علم الاجتماع الامريكي ،دراسة تالكوت بارسنز ،دار المعارف ،بمصر، مترجم ، ١٩٨١ ، ص ٦٣-٦٤ .
- ^٧ د.كامل جاسم المرياتى ،تحليل الفعل الاجتماعي وبدائل اتخاذ القرار ،مجلة مدراك ،السنة الرابعة ،العددان (١٠-٩) ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٠-١٨٢ .
- ^٨ د. كامل جاسم المرياتى وتحليل الفعل الاجتماعي ،مصدر سابق ، ص ١٨٦-١٨٩ .
- ^٩ د. محمد عوض عبد السلام ،الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسنز ،دار المطبوعات الجديدة ،الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٥٧-٦٢ .
- ^{١٠} د. محمد محمود الجوهري وزملائه ،تاريخ التفكير الاجتماعي (الرواد) دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١١ ، ص ٣٤٥-٣٤٨ .
- ^{١١} رجاء محمد قاسم ،تمكين المرأة من صناعة القرار (دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية الاداب ، قسم علم الاجتماع ،بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨٢-٢٨٤ .